قياس وتحليل دالة استهلاك الأسرة العراقية لعام2012

Measuring and Analyzing the Function of Iraqi Household Consumption for the Year 2012

المدرس المساعد انمار غالب كليب

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة تكريت

المستخلص

يعد الاستهلاك من أهم الفعاليات والنشاطات الاقتصادية إلى جانب كل من الادخار والاستثمار والإنتاج والتجارة وهو احد أهداف التنمية الاقتصادية إذ يهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية من خلال استخدام السلع والخدمات. وقد ركز الفكر الاقتصادي ولفترات طويلة على الانفاق الاستهلاكي وماله من دور في دفع عجلة الاقتصاد الى الامام.

يهدف البحث إلى قياس وتحليل العلاقة بين مجموع الإنفاق العام لميزانية الأسرة العراقية والإنفاق على السلع والخدمات لعام 2012 وتحليل واقع ونمط استهلاك الأسرة. وتوصل البحث إلى أن هناك تغير واضح في النمط الاستهلاكي للأسرة العراقية ، حيث تبين بأن السلوك الاستهلاكي لهذه الأسر يتجه نحو إشباع الحاجات والرغبات من السلع والخدمات التي لم تكن موجودة قبل عام (2003) نتيجة التغير في القدرة الشرائية للمواطنين. كما أظهرت نتائج التحليل أن أكثر من نصف معاملات الارتباط المحتسبة للمتغيرات موضوع البحث مع متوسط انفاق الأسرة قوية جدا بدليل اقتراب المستويات المعنوية من الصفر إن لم تكن صفراً أصلا وان جميع معاملات الارتباط كانت طردية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادي .

ولتقدير تأثير متوسط إنفاق الأسرة الكلي بأسعار السوق في متوسطات إنفاقها على المجاميع السلعية لميزانية الأسرة، استخدمت طريقة الانحدار البسيط الخطي واللاخطي لتقدير أربع معادلات انحدار، وبعد إخضاعها للاختبارات الإحصائية والقياسية توصل البحث إلى أن زيادة متوسط إنفاق الأسرة بوحدة واحدة فالإنفاق على المواد الغذائية سيزداد بمقدار(0.537)، والسكائر والمشروبات الروحية سيزداد (0.005)، والملابس والأحذية سيزداد بمقدار (0.095)، والمساكن والماء سيزداد بمقدار(0.601) ، والأثاث والتجهيزات بمقدار(0.084) ، والصحة سيزداد بمقدار (1.108) ، والنقل سيزداد بمقدار (0.316) ، والاتصالات سيزداد بمقدار(0.026)، والترويح والثقافة والتسلية سيزداد بمقدار (0.043)، والتعليم سيزداد بمقدار(0.008) ، والإنفاق على المطاعم سيزداد بمقدار(0.030) ، والفنادق سيزداد بمقدار(0.001).

وأقترح الباحث بأنه ولغرض الوقوف على جميع التغيرات الحاصلة في هيكل دخل وإنفاق الأسرة الناتج من التغيرات الحاصلة في اقتصاد البلد يلزم إجراء مسوحات اقتصادية واجتماعية للأسرة بمعدل كل ثلاث سنوات وضرورة تحسين وضع برنامج البطاقة التموينية وزيادة الدعم الحكومي لمفرداتها لما سيشكله من الغذاء نسبة عالية في مستويات أنفاق الأسرة والعمل على تحسين حالات توزيع الدخل بين فئات المجتمع وسيؤثر ذلك مباشرة على أنماط الاستهلاك وان صور التوزيع العادل بين أفراد المجتمع ومكوناته تعمل على خلق نوع من التكافؤ.

Abstract :

The consumption is one of the most important economic activities, in addition to the savings and investment, production and trade. It can be considered one of the economic objectives which aim to satisfy human needs through utilizing the goods and services.

This paper aims to measure and analyze the relationship between the total public expenditure of the family budget and the spending on goods and services during the year 2012, and then to analyze the reality and pattern of the Iraqi family consumption. It found that there was a clear change in the consumption pattern of the Iraqi family. It arrived to find that the consumption behavior was heading toward satisfying the needs and desires of goods and services which were not available before the year 2003 because of the change in the purchasing power of citizens. Moreover, the results of statistical analysis showed that more half of the surveyed calculated correlation coefficients of the variables with the average Iraqi family spending was a very strong evidence of the moral approaching zero levels and that all correlation coefficients were proportional, and this is consistent with economic theory.

The researcher suggests that it is necessary to make economic and social surveys of the family in average with three years, and need to improve the status of the food ration of card program, besides the increasing of government support for its items of what the food represents with high ration in the household expenditure levels work on improving the situations of the income distribution between the classes of society. It has a direct impact on the consumption patterns and the equitable distribution among the members of the community will create a kind of equivalence.

المقدمة

ان للاستهلاك أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية كونه يرتبط بشكل مباشر بالإنسان وان دراسة سلوك المستهلك تعتبر وسيلة مهمة تساعد المخطط الاقتصادي على التنبؤ بحجم الطلب وعلى رسم سياسات الدولة المالية وخاصةً فيما يتعلق بالرواتب والأجور والإعانات ومعالجة التضخم وإعادة النظر في توزيع الدخول بما يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية .

هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تؤثر وتتأثر في الاستهلاك ، وهذه المتغيرات منها عوامل كمية وهي (الدخل وتوزيعه ، سعر السلعة ، أسعار السلع البديلة أو المكملة ، عدد السكان) وعوامل وصفية أو نوعية مثل (أذواق المستهلكين وتقاليدهم ، البيئة ، الموقع الجغرافي ، المناخ) وهذه غير قابلة للقياس الكمي .

تهتم اكثر بلدان العالم بمختلف أنظمتها الاقتصادية والسياسية بالأنماط الاستهلاكية لأفرادها وأسرها بشكل عام ومتزايد ، ذلك من اجل التعرف على المستوى المعيشي لأفرادها ومن اجل تبني خطط وسياسات اقتصادية تهدف إلى تحسن وتغير ذلك المستوى ونمط الاستهلاك ، ولتحقيق هذا الهدف المنشود يتم الاعتماد على بنود الأنفاق الاستهلاكي كمؤشرات توضيحية للاختبارات الإحصائية والقياسية .

اذ تختلف الأسر في سلوكها الانفاقي وكذلك في نسب أنفاقها على السلع والخدمات معتمدة بذلك على العوامل الكمية والنوعية التي فسرتها العديد من نظريات الاستهلاك والدخل ، وان هذه الاختلافات في نسب الأنفاق

على المجاميع السلعية والخدمية هو ما يطلق عليه النمط الاستهلاكي للأسر والأفراد التي تعبر عن الأسلوب المعتمد في اختيار كميات ونوعيات من السلع والخدمات ، وهي بذلك نتائج لتصرفات المستهلكين الانفاقية توزع نسبيا بنود الأنفاق لميزانية الأسرة .

1. **مشكلة البحث:** تكمن إشكالية البحث في التساؤل الاتي .. ما هو اثر نمط الإنفاق الأسري على الاستهلاك الأسري لعام 2012 ، وكم هو تأثيره ؟
2. **أهمية البحث:** تتأتى أهمية دراسة هذه الإشكالية من النتائج التي توفرها بحوث الاستهلاك على بنود ميزانية الأسرة التي تعكس أنماط انفاق الأسر على السلع والخدمات وكذلك مستويات دخولها والتي بدورها توفر العديد من المؤشرات عن مستويات المعيشة .
3. **فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان ارتفاع في مستويات الدخول ولمدد مختلفة انعكس على مستويات الأنفاق لبنود ميزانية الأسرة وخصوصا بعد عام 2003).
4. **هدف البحث:** يهدف البحث إلى قياس وتحليل العلاقة بين مجموع الإنفاق العام لبنود ميزانية الأسرة والإنفاق على بنود السلع والخدمات لعام 2012 .
5. **حدود البحث:** تضمنت حدود البحث الزمانية المدة (2012). إما حدود البحث المكانية فهي العراق.
6. **منهجية البحث:** استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والطرائق الإحصائية والقياسية لدراسة العلاقة بين الإنفاق على السلع والخدمات والإنفاق على استهلاك هذه السلع ، وتفسير العلاقة بينهما من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية المتمثلة بالتعرف ثم التقدير والاختبار والتنبؤ.
7. **هيكلية البحث:** من اجل الوصول بالبحث إلى هدفه المحدد والتحقق من صحة فرضيته فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة ، تناول المبحث الأول الإطار النظري للاستهلاك ، في حين تضمن المبحث الثاني اتجاهات التغير في أنماط استهلاك الأسرة العراقية للسنوات 1993-2007 -2012 إما المبحث الثالث استخدم الطرق الإحصائية والقياسية لتحليل دالة استهلاك الأسرة العراقية لعام 2012 .

المبحث الأول: الإطار النظري لدالة الاستهلاك

إن هدف التنمية الاقتصادية بمحاورها وأبعادها المتعددة ، تحقيق أقصى قدر ممكن من الإشباع لحاجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة ، إذ يعد الاستهلاك من أهم الفعاليات والنشاطات الاقتصادية إلى جانب كل من :الادخار، والاستثمار ، والإنتاج والتجارة ، لأنها من الموضوعات المهمة التي يتم التطرق إليها في البحث ، والتحليل الاقتصادي، وفي ضوء ذلك يؤدي موضوع الاستهلاك دوراً بارزاً في نظريات بناء نماذج تنمية الموارد البشرية .

أولاً: تعريف الاستهلاك: يقصد بالاستهلاك من خلال منظور الفكر الاقتصادي هو استخدام أو استعمال السلع والخدمات لتحقيق إشباع الحاجات التي يحس بها الإنسان، والسلع والخدمات الاستهلاكية هي التي تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة ، أما السلع والخدمات الإنتاجية فهي لا تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة ، ولكنها تساعد الإنسان في إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية (اللعيبي،1988، 15).

ثانياً: سلوك المستهلك: هو مجموعة الأنشطة والتصرفات التي يقدم عليها المستهلكون أثناء بحثهم وتقيمهم للسلع والخدمات التي يحتاجون إليها بهدف إشباع حاجاتهم لها ورغباتهم فيها ، وحصولهم عليها واستعمالها والتخلص منها ، وما يصاحب ذلك من عمليات اتخاذ القرار (الجريسي ، 1426 ، 100).

ويتمثل سلوك المستهلك بالآتي (البكري،2009، 170) :

1. يمثل فعل يقوم به المستهلك للتعبير عما في داخله.

2. يتأثر نمط السلوك الاستهلاكي للفرد بعدة عوامل عدد منها ذاتية، وأخرى خارجية محيطة به.

3. ينصب جوهر السلوك على إشباع حاجات أو تحقيق رغبات عبر شراء سلعة أو الانتفاع من خدمة.

4. تتم عملية الشراء والسلوك المتحقق من خلالها عبر عمليات متسلسلة ومترابطة فيما بينها تبدأ من مرحلة الشعور بالحاجة ، والانتهاء بعملية الشراء وما يترتب بعدها من رأي أو رضا عن ذلك الشراء المتحقق .

ثالثاً: أنواع الاستهلاك: هناك نوعان من الاستهلاك وهما كالتالي (صدام ،2015، 3) :

1. الاستهلاك الوسيط: وهو استخدام السلع في العملية الإنتاجية ، أي المواد الأولية، أو السلع نصف مصنعة من اجل إشباع حاجات القطاع الإنتاجي.

2. الاستهلاك النهائي: وهو الاستخدام النهائي للسلع والخدمات الاستهلاكية لسد حاجات الأفراد أو الجماعات أي التمتع بالإنتاج وللإشباع ، وهي تشمل :

أ) السلع والخدمات التي تشتريها الأسرة نقداً .

ب) السلع التي تنتجها الأسرة نفسها وتستهلكها

ت) السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسرة كدخول عينية .

رابعاً: أهمية دراسة أنماط الاستهلاك: ويمكن تحديد أهمية دراسة الأنماط الاستهلاكية بالنقاط التالية (كريم، 2006، 16).

1. تساعد دراسة النمط الاستهلاكي في التعرف على طبيعة استهلاك فئات المجتمع المختلفة ، بحيث يتم وضع أهداف البرامج التنموية الاستهلاكية في ضوء هذا النمط وبما يسمح بفرض الرقابة على التغيرات التي تطرأ على مستوى المعيشة الحقيقي للمجتمع وقياس حجم التحسن أو التردي في المستوى المعيشي لفئات المجتمع المختلفة وقياس التباين في مستويات الإنفاق بين فئات المجتمع المختلفة وكذلك بين الريف والحضر.

2. تساعد في رسم السياسة الاستيرادية للبلد بما يضمن العمل لتلبية حاجات المجتمع من السلع الضرورية والحد من السلع الكمالية الأجنبية وتوجيه فائض العملات لتمويل المشاريع الإنتاجية التنموية .

3. تساعد في تحديد طريقة عرض السلع والخدمات فيما يساعد على تحديد وقت وزمان عرض السلع والخدمات وأصنافها بالشكل الذي يخدم تحديد الإنتاج وتركيبه ووضع السياسات الأخرى الخاصة بالنقل والتخزين وغيرها(الحسن ،1977، 188).

4. تساعد في إمكانية تحقيق أهداف الخطط الاقتصادية الممثلة بزيادة الدخل وإعادة توزيعه وتزايد نصيب الفرد من السلع والخدمات والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة مع تخصيص جزء من الدخل القومي لعرض التراكم وتكوين رأس المال.

5. تساعد على معرفة نمط استهلاك الأسرة حسب فئات الإنفاق ويساعد على قياس مرونات الطلب الانفاقية والمرونات السعرية لأصحاب فئات الإنفاق المختلفة على كل مجموعة من مجموعات السلع الاستهلاكية الرئيسة وبذلك يمكن تقدير الطلب لتلبية حاجات المواطنين وإشباع رغباتهم الاستهلاكية(حميد،1980، 17).
6. تساهم في توفير الحاجات الأساسية من السلع والخدمات لغرض رفع وتحسين المستوى المعاشي للمجتمع من خلال متابعة كافة التغيرات التي تطرأ في توفير هذه الحاجيات والخاصة بهذا الجانب(العزاوي،2015 ،37).

خامساً: العوامل المؤثرة في أنماط الاستهلاك في الاقتصاد العراقي (علوش وعباس،2013 ، 7):

1. ارتفاع مستوى الدخل بعد العام 2003 أدى إلى ارتفاع القدرة الشرائية وبالتالي ارتفاع مستوى الاستهلاك واقتناء السلع المعمرة التي تخلها عنها في سنين الحصار.
2. التشوهات في مستوى الدخل إذ ان هناك تفاوت كبير في مستوى الدخول بشكل واضح بعد عام 2003.
3. التغييرات في الأوضاع السياسية والأمنية المضطربة بعد عام 2003، وتوقف اغلب المشاريع الإنتاجية.
4. انتشار الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية .
5. عدم وضوح القرارات الاقتصادية.

سادساً: محددات الاستهلاك: تشير غالبية الدراسات التي تتعلق بحياة الفرد اليومية إلى مجموعة عوامل أصبحت تقريبا ثابتة ، تحدد وتؤثر في تصرف الفرد ، وتحليلها يأخذ شكلاً ثابتاً نسبياً ، أي إن معظم الظروف المحيطة بالفرد يجب أن تكون مستقرة وغير مضطربة ، بحيث يصبح من الممكن إجراء عددٍ من التوقعات التي إلى حد ما تكون صحيحة ودقيقة لتصرفات الفرد المستقبلية.

إنّ العوامل المؤثرة في الاستهلاك هي العوامل التي تؤثر في العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي، ويركز أصحاب كل مدرسة من المدارس النظرية على (العوامل المؤثرة) التي تخدم التركيب البنياني لنظرياتهم، ولا شك في أن (كينز) كان أول من صنف تلك العوامل وأوضح العلاقة والدور لكل صنف فهو يقول إن ثمة عوامل ذاتية ، وعوامل موضوعية ، تنطلق الأولى من البنية النفسية للمستهلك ، ومن عاداته الاجتماعية ، ومن تأثره بأطر المؤسسات السائدة ،أما الثانية فتنطلق من متغيرات اقتصادية متنوعة، ومن العوامل الذاتية هي كالتالي (كبار، الموسوعة العربية، المجلد الثاني، 229) :

1. **الاحتياط:** حينما يرغب الأفراد في تكوين احتياطي في مواجهة الأَحداث الطارئة غير المتوقعة مثل البطالة ، والإصابة بالحوادث ،والإمراض ،فأنهم يقللون من الإنفاق الاستهلاكي تخوفاً من حدوث مفاجأة مستقبلية ، وقد يزداد الدافع قوة في أوقات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ويقل الادخار لهذا الغرض إذا كانت الحالة الاقتصادية مستقرة وعند وجود ضمان اجتماعي ضد البطالة أو الشيخوخة.
2. **بعد النظر:** قد يتوقع الأفراد أنه في المستقبل قد تزيد مطالب الحياة أو تتضاعف احتياجات الأسرة فيقلل الأفراد أنفاقهم، مثل ظروف الشيخوخة، وتعليم أفراد الأسرة أو إعالة عددٍ من الأشخاص وغيرها.
3. **الحسبان والروية:** رغبة الأفراد في تفضيل الاستهلاك المستقبلي (الأفضل والأكبر) على الاستهلاك الحالي الأصغر ، فضلاً عن تحقق تقدم تدريجي نحو مستوى معاشي أفضل نوعا ما قياسا" بالآخرين وذلك يرتبط

بالرغبة الغريزية لدى الأفراد ، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الحالي لهذه الوحدات الاستهلاكية(Lindauer,1971,41-42) .

4. **الاستقلال** : رغبة الأفراد في القيام بأعمال مستقلة عن بقية أفراد الأسرة أو المجتمع ذات صفة اجتماعية أو اقتصادية، كاتخاذ قرار في تكوين أسرة جديدة منفصلة عن الأسرة الكبيرة أو تغيير نوع المهنة والعمل.
5. **القيام بالمشروعات** :هو رغبة الأفراد في أن تكون لهم القدرة المالية للقيام بعدد من الأعمال والمشاريع التجارية والمضاربة، والمقترن هذا بدافع التقليد والمحاكاة.
6. **الفخر والكبرياء:** يكون هدف الأفراد هنا ورغبتهم في جمع الثروة هو الاعتزاز بترك ارث كبير أو للفخر والإسراف، وعدم التحسب.
7. **البخل والتقتير** : يتصف عدد من أفراد المجتمع ببعد النظر للمستقبل والاقتصاد في الإنفاق وبعكس ذلك هناك من يتصف بقصر النظر إلى المستقبل(الإدريسي، 1986 ، 243).

المبحث الثاني – اتجاهات التغير في أنماط استهلاك الأسرة العراقية

مر العراق بظروف اقتصادية صعبة خلال فترة الحصار الاقتصادي أدى إلى الاتجاه نحو إشباع الحاجات الغذائية وبعد أحداث التغيير في عام 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية وارتفاع مستويات الدخل للأسرة العراقية أدى ذلك إلى التغير في أنماط الاستهلاك من إشباع الحاجات الغذائية إلى إشباع حاجات أخرى.

أولاً: تطور إنفاق الأسرة العراقية على المجاميع السلعية للسنوات (1993–2007–2012): ولغرض إظهار التطور في انفاق الأسرة العراقية تم الاعتماد على مسوحات بيانات الأسر العراقية للأعوام (2012,20007,1993) لتبيان التوزيع النسبي للأسرة العراقية على مجاميع السلع والخدمات الاستهلاكية الذي يمثل النسب المئوية لإنفاق الوحدة الاستهلاكية على المجموعة السلعية إلى مجموع الإنفاق الاستهلاكي ويمكن تصنيفها كالتالي :

1. **الإنفاق على المواد الغذائية:** يعد الإنفاق على المواد الغذائية الأعلى نسبة من مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات إذ سجلت في العام 2012 نسبة(31.9 %) ويلاحظ أنها قد انخفضت بالمقارنة مع العام 1993 وكذلك العام 2007، وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتحول جزء من هذا الإنفاق على سلع وخدمات أخرى غير غذائية.
2. **الإنفاق على الدخان والمشروبات الكحولية:** غالباً ما يكون الإنفاق على هذه الفقرة منخفضاً مقارنة بالإنفاق على السلع والخدمات الأخرى، وقد سجلت في العام 2012 نسبة (0.6%) وبذلك فقد انخفضت النسبة عن العام 1993 والعام 2007، مما يعني حصول إشباع في هذه الفقرة نتيجة لارتفاع مستوى الدخل.
3. **الإنفاق على الأقمشة والملابس والأحذية:** شهد الإنفاق على هذه الفقرة انخفاضاً في العام 2012 بالمقارنة مع العام 1993 وكذلك العام 2007، وقد سجلت في العام 2012 نسبة (6.5%) وبذلك فقد انخفضت النسبة عن العام 1993 والعام 2007 ، مما يعني حصول إشباع في هذه الفقرة نتيجة لارتفاع مستوى الدخل، واتجاه الفرد نحو سلع كمالية أخرى.

4. **الإنفاق على الأثاث والتجهيزات المنزلية:** يشير التركيب النسبي للإنفاق إلى ارتفاع مستوى الإنفاق على هذه الفقرة مقارنة بالإنفاق عليها في العام 1993 و العام 2007 ، ففي العام 1993 كانت ظروف الحصار الاقتصادي قد أدت إلى انخفاض نسبة الإنفاق عليها ومع ارتفاع مستويات الدخل بعد العام 2003 تزايد الإنفاق على هذه الفقرة .
5. **الإنفاق على السكن والوقود والطاقة:** يلاحظ الإنفاق على هذه الفقرة كان عند أدنى نسبة في العام 1993 وارتفعت هذه النسبة بشكل كبير في العام 2007 ويعود السبب في ذلك نتيجة قرار رفع الدعم عن الوقود في العام 2005 ، وسجل الإنفاق على هذه المجموعة في العام 2012 ، نسبة (23.5%) .
6. **الإنفاق على النقل والاتصالات:** يلاحظ الإنفاق على هذه الفقرة كان عند أدنى نسبة في العام 1993 وارتفعت هذه النسبة بشكل كبير في العام 2007 والعام 2012 ، ويعود السبب في ذلك الانفتاح الكبير في مجال الاتصالات وتحسن المستوى المعيشي وكذلك الإقبال الكبير على شراء السيارات أدى ذلك ارتفاع نسبة الإنفاق على النقل الاتصالات.
7. **الإنفاق على التسلية والتعليم والثقافة:** يلاحظ الإنفاق على هذه الفقرة كان عند أدنى نسبة في العام 1993 وذلك بسبب ظروف الحصار وارتفعت هذه النسبة بشكل كبير في العام 2007 والعام 2012 ، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الإنفاق على التعليم وارتفاع الطلب على شراء الحاسبات الإلكترونية وأجهزة الاستقبال (الستالايت) نتيجة الانفتاح بعد عام 2003 .
8. **الإنفاق على الصحة:** يعد الإنفاق على الصحة منخفضاً مقارنة مع الدول الأخرى بسبب الدعم الذي تقدمه الدولة في هذا المجال ويلاحظ ارتفاع نسبة الإنفاق على هذه الفقرة في الأعوام 2007 والعام 2012 الذي سجل أعلى نسبة له ، مما يدل على تراجع الخدمات الصحية وعدم توفر الاستشارة ومستلزمات العلاج مما أدى بالأفراد للاتجاه نحو القطاع الخاص الذي تعتبر أسعاره مرتفعة نسبياً مقارنة بالخدمات التي كانت تقدمها المؤسسات الحكومية.
9. **سلع وخدمات متنوعة:** تضم هذه المجموعة الإنفاق على المطاعم والفنادق وسلع أخرى ، ويلاحظ ارتفاع نسبة الإنفاق عليها في الأعوام 2007 و2012 عما كانت عليه في العام 1993 ، وذلك بسب ارتفاع مستوى الدخل بعد عام 2003 أدى إلى إشباع حاجة الإفراد من الحاجات الغذائية و اتجاه الإفراد نحو الإنفاق على السلع والخدمات الكمالية .

والرسم البياني التالي يوضح الأهمية النسبية للإنفاق على المجاميع السلعية :

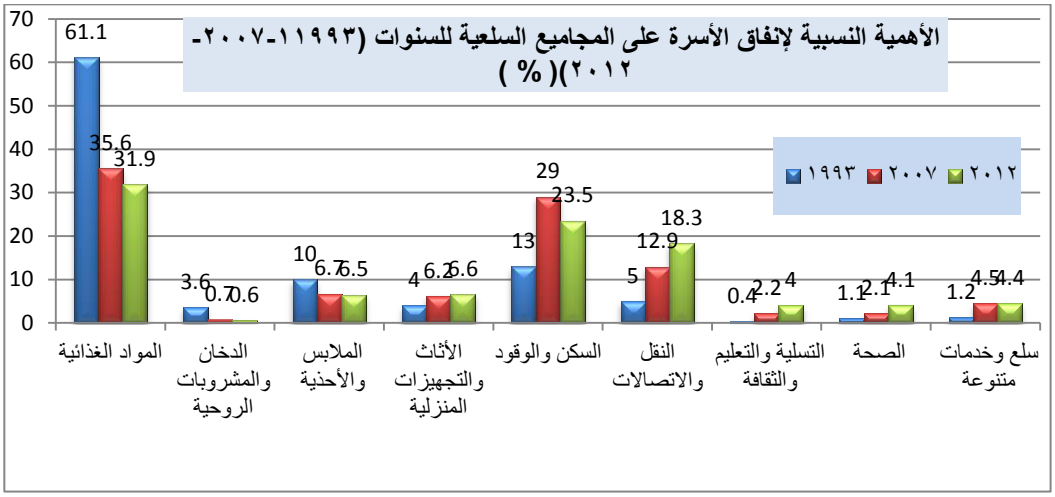

شكل (1) الأهمية النسبية للإنفاق على المجاميع السلعية في العراق (1993-2007-2012)

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى: العلاق ومراد ، 2007 ،ص14 ،اتجاهات التغير في أنماط الاستهلاك العائلي في العراق للمدة (1993-2007)، أما العام (2012) فمصدره : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء،(2014) ،" المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق IHSES II 2012 ،جدول 8-2.

ثانياً: تحليل اتجاهات الإنفاق على السلع والخدمات للأسرة العراقية على مستوى المحافظات لعام 2012:

1. **المواد الغذائية:** سجلت محافظة دهوك أعلى متوسط للإنفاق على المواد الغذائية إذ بلغ (685.7) ألف دينار فيما سجلت محافظة كربلاء أدنى متوسط للإنفاق إذ بلغ (426.7) الف دينار ، وبلغ متوسط الإنفاق على المواد الغذائية في العراق (530.3) ألف دينار.
2. **الدخان والمشروبات الروحية:** سجلت محافظة دهوك أعلى متوسط للإنفاق على الدخان والمشروبات الروحية إذ بلغ (25.10) ألف دينار فيما سجلت محافظة ميسان أدنى متوسط للإنفاق إذ بلغ (2.30) الف دينار ، وبلغ متوسط الإنفاق على الدخان والمشروبات الروحية في العراق (10.5) ألف دينار.
3. **الملابس والأحذية:** سجلت محافظة دهوك أعلى متوسط للإنفاق على الملابس والأحذية إذ بلغ (254.10) ألف دينار فيما سجلت محافظة القادسية أدنى متوسط للإنفاق إذ بلغ (68.90) الف دينار ، وبلغ متوسط الإنفاق على الملابس والأحذية في العراق (108.6) ألف دينار .
4. **المسكن والماء:** سجلت محافظة بغداد أعلى متوسط للإنفاق على السكن والماء إذ بلغ (498.80) ألف دينار فيما سجلت محافظة القادسية أدنى متوسط للإنفاق إذ بلغ (261.20) الف دينار ، وبلغ متوسط الإنفاق على السكن والماء في العراق (391.2) ألف دينار .
5. **أثاث وتجهيزات:** سجلت محافظة دهوك أعلى متوسط للإنفاق على أثاث وتجهيزات إذ بلغ (221.40) ألف دينار فيما سجلت محافظة بغداد أدنى متوسط للإنفاق إذ بلغ (69.30) الف دينار، وبلغ متوسط الإنفاق على أثاث وتجهيزات في العراق (110.1) ألف دينار .

6. **الصحة:** سجلت محافظة دهوك أعلى متوسط للإنفاق على أثاث وتجهيزات إذ بلغ (119.80) ألف دينار فيما سجلت محافظة المثنى أدنى متوسط للإنفاق إذ بلغ (39.10) الف دينار ، وبلغ متوسط الإنفاق على أثاث وتجهيزات في العراق (68.7) ألف دينار .
7. **النقل:** سجلت محافظة دهوك أعلى متوسط للإنفاق على النقل إذ بلغ (625.50) ألف دينار فيما سجلت محافظة ميسان أدنى متوسط للإنفاق إذ بلغ (81.10) الف دينار ، وبلغ متوسط الإنفاق على النقل في العراق (254) ألف دينار.
8. **الاتصالات:** سجلت محافظة دهوك أعلى متوسط للإنفاق على الاتصالات إذ بلغ (88.10) ألف دينار فيما سجلت محافظة القادسية أدنى متوسط للإنفاق إذ بلغ (31.50) الف دينار ، وبلغ متوسط الإنفاق على الاتصالات في العراق (50.6) ألف دينار .
9. **الترويج والثقافة والتسلية:** سجلت محافظة دهوك أعلى متوسط للإنفاق على الترويج والثقافة والتسلية إذ بلغ (97.40) ألف دينار فيما سجلت محافظة ميسان أدنى متوسط للإنفاق إذ بلغ (11.50) الف دينار ، وبلغ متوسط الإنفاق على الترويج والثقافة والتسلية في العراق (31.7) ألف دينار .
10. **التعليم:** سجلت محافظة دهوك أعلى متوسط للإنفاق على التعليم إذ بلغ (21.40) ألف دينار فيما سجلت محافظة كربلاء أدنى متوسط للإنفاق إذ بلغ (5.20) الف دينار ، وبلغ متوسط الإنفاق على التعليم في العراق (13.8) ألف دينار .
11. **المطاعم:** سجلت محافظة النجف أعلى متوسط للإنفاق على المطاعم إذ بلغ (79.10) ألف دينار فيما سجلت محافظة المثنى أدنى متوسط للإنفاق إذ بلغ (6.00) الف دينار ، وبلغ متوسط الإنفاق على المطاعم في العراق (22.2) ألف دينار .
12. **الفنادق:** سجلت محافظة دهوك أعلى متوسط للإنفاق على الفنادق إذ بلغ (183.00) ألف دينار فيما سجلت محافظة المثنى أدنى متوسط للإنفاق إذ بلغ (38.20) الف دينار ، وبلغ متوسط الإنفاق على الفنادق في العراق (73.3) ألف دينار ، انظر جدول (1) .

جدول (1) متوسط إنفاق الأسرة العراقية على السلع والخدمات لسنة 2012 (بالألف دينار)

المحافظة	المواد الغذائية	دخان ومشروبات روحية	ملابس أحذية	مسكن وماء	أثاث وتجهيزات	الصحة	النقل	الاتصالات	الترويح والثقافة والتسلية	التعليم	المطاعم	الفنادق	مجموع الإنفاق
دهوك	685.7	25.10	254.10	484.80	221.40	119.80	625.50	88.10	97.40	21.40	58.20	183.00	2864.70
نينوى	483.5	10.90	88.20	259.30	89.00	54.60	160.10	42.80	24.50	12.80	10.10	51.20	1286.90
السليمانية	630.7	7.40	194.70	378.70	196.20	77.10	529.20	59.50	62.70	9.80	33.00	113.90	2292.90
كركوك	623.3	11.10	119.30	308.10	139.50	103.60	395.10	44.20	42.90	19.10	15.00	87.90	1909.10
أربيل	642.6	7.50	177.00	514.80	173.40	112.00	537.90	71.50	65.60	21.20	56.60	133.30	2513.50
ديالى	480.8	6.40	84.20	278.40	94.70	60.30	174.90	44.40	20.50	10.30	10.10	55.20	1320.30
الأنبار	694.6	7.60	131.90	405.20	114.10	67.60	232.60	57.20	17.50	14.30	4.20	73.70	1820.60
بغداد	456.7	12.50	77.30	498.80	69.30	66.20	166.40	48.90	19.00	18.50	19.10	60.70	1513.20
بابل	529.2	11.60	109.50	369.40	116.00	64.00	316.40	49.40	28.60	19.80	23.90	60.20	1697.90
كربلاء	426.7	7.90	93.70	403.90	115.40	49.50	162.00	44.20	28.60	5.20	13.80	55.30	1406.30
واسط	523.8	10.00	113.50	361.30	109.30	83.10	235.20	55.20	27.10	13.80	11.40	70.00	1611.80
صلاح الدين	637.7	8.90	104.90	354.60	111.00	58.60	270.70	60.70	37.10	8.20	15.40	72.40	1740.00
النجف	591.4	11.70	116.00	425.30	128.60	77.40	271.30	50.00	45.50	9.90	79.10	75.10	1881.20
القادسية	451.2	8.70	68.90	248.00	71.40	41.10	139.90	31.50	16.60	6.60	7.80	41.50	1133.30
المثنى	475.5	8.80	86.80	261.20	82.90	39.10	143.30	39.50	18.20	5.40	6.00	47.80	1214.50
ذي قار	466.2	9.40	65.70	312.60	72.00	44.00	109.00	34.10	14.50	7.60	9.20	38.20	1182.30
ميسان	415.5	2.30	82.40	322.00	73.60	45.80	81.10	39.20	11.50	6.80	21.40	53.80	1155.30
البصرة	553.2	12.30	88.20	394.40	115.80	66.50	178.10	51.60	26.00	10.40	16.40	75.70	1588.90
المجموع	530.3	10.5	108.6	391.2	110.1	68.7	254	50.6	31.7	13.8	22.2	73.3	1664.9

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد الى : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء،(2014) ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2012 (IHSES II) ،ص349.

المبحث الثالث : قياس وتحليل دالة استهلاك الأسرة العراقية لعام 2012

يستخدم التحليل القياسي لمعرفة العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات المختلفة و تحليل الانحدار من أكثر الأدوات المستعملة في التحليل القياسي إذ جرت العادة على أن يتم تقدير أربع معادلات انحدار وهي (الخطية ، اللوغاريتم التام ، لوغاريتم الطرف الأيسر ، لوغاريتم الطرف الأيمن) ويتم إخضاعها للاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية ويتم اختيار المعادلة الأفضل منها وقد قسم التحليل القياسي كالتالي :

أولاً : متغيرات البحث : تتكون متغيرات البحث من متغير مستقل واحد هو متوسط إنفاق الأسرة العراقية بأسعار السوق بالإلف دينار ويرمز له بالرمز(X) واثني عشر متغير تابع هي (متوسط الإنفاق على المواد الغذائية ،متوسط الإنفاق على المشروبات الروحية ، متوسط الإنفاق على الملابس والأحذية ، متوسط الإنفاق على المسكن وماء، متوسط الإنفاق على أثاث وتجهيزات ، متوسط الإنفاق على الصحة ، متوسط الإنفاق على النقل ، متوسط الإنفاق على الاتصالات ، متوسط الإنفاق على الترويج والثقافة والتسلية ، متوسط الإنفاق على التعليم ، متوسط الإنفاق على المطاعم ، متوسط الإنفاق على الفنادق) بأسعار السوق بالإلف دينار ويرمز له (Y1,Y2,Y3,Y4,Y5,Y6,Y7,Y8,Y9,Y10,Y11,Y12) على التوالي .

ثانيا: اختبار معامل الارتباط بيرسون:

ومن الجدول (2) يتضح أن أكثر من نصف معاملات الارتباط المحتسبة للمتغيرات المبحوثة مع متوسط إنفاق الأسرة العراقية قوية جدا بدليل اقتراب مستويات المعنوية من الصفر إن لم تكن صفراً أصلا، وان جميعها منطقية ، حيث يتضح :

1. إنَّ الإشارة موجبة بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على المواد الغذائية مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، كما أن قوة الارتباط شكلت (0.843) مما يعني أن هناك ارتباط جيد جدا بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على المواد الغذائية.
2. إنَّ الإشارة موجبة بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على المشروبات الروحية مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، كما أن قوة الارتباط شكلت (0.560) إلا أنها غير معنوية مما يعني أن عدم وجود ارتباط بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على المشروبات الروحية .
3. إنَّ الإشارة موجبة بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على ملابس وأحذية مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، كما أن قوة الارتباط شكلت (0.950) مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على ملابس وأحذية.
4. إنَّ الإشارة موجبة بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على المسكن والماء مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، كما أن قوة الارتباط شكلت (0.706) مما يعني أن هناك ارتباط جيد بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على المسكن والماء.

5. إنَّ الإشارة موجبة بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على الأثاث والتجهيزات مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية، كما أن قوة الارتباط شكلت (0.950) مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على الأثاث والتجهيزات.
6. إنَّ الإشارة موجبة بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على الصحة مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية، كما أن قوة الارتباط شكلت (0.901) مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على الصحة.
7. إنَّ الإشارة موجبة بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على النقل مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، كما أن قوة الارتباط شكلت (0.965) مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على النقل.
8. إنَّ الإشارة موجبة بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على الاتصالات مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، كما أن قوة الارتباط شكلت (0.921) مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على الاتصالات.
9. إنَّ الإشارة موجبة بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على الترويج والثقافة والتسلية مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، كما أن قوة الارتباط شكلت (0.940) مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على الترويج والثقافة والتسلية.
10. إنَّ الإشارة موجبة بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على التعليم مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية، كما أن قوة الارتباط شكلت (0.671) مما يعني أن هناك ارتباط متوسط بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على التعليم.
11. إنَّ الإشارة موجبة بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على المطاعم مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية، كما أن قوة الارتباط شكلت (0.697) مما يعني أن هناك ارتباط جيد بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على المطاعم.
12. إنَّ الإشارة موجبة بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على الفنادق مما يعني أن علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية، كما أن قوة الارتباط شكلت (0.962) مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين متوسط إنفاق الأسرة العراقية والإنفاق على الفنادق .

جدول(2)اختباربيرسون بين متوسط الأنفاق الكلي للأسرة العراقيةوالأنفاق على بنودالميزانية الأخرى لعام 2012

ت	المتغير التابع	Pearso Correlation	Sig	N
1	المواد الغذائية	**0.843	0.000	18
2	المشروبات الروحية	0.560	0.016	18
3	ملابس وأحذية	**0.950	0.000	18
4	مسكن وماء	**0.706	0.001	18
5	أثاث وتجهيزات	**0.950	0.000	18
6	الصحة	**0.901	0.000	18
7	النقل	**0.965	0.000	18
8	الاتصالات	**0.921	0.000	18
9	الترويج والثقافة والتسلية	**0.940	0.000	18
10	التعليم	**0.671	0.002	18
11	المطاعم	**0.697	0.001	18
12	الفنادق	**0.962	0.000	18

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)

**. Correlation is significant at the 0.01 level

ثالثاً: تقدير اثر معدل إنفاق الأسرة العراقية بأسعار السوق في معدل إنفاق الأسرة على السلع:

باستخدام طريقة الانحدار البسيط الخطي واللاخطي تم تقدير عدة معادلات انحدار معدل إنفاق الأسرة العراقية بأسعار السوق و تم الحصول على المعادلات المقدرة في الجدول (3).

1. يتضح من المعادلة الأولى انه عند زيادة متوسط إنفاق الأسرة العراقية بوحدة واحدة فان الإنفاق على المواد الغذائية سيزداد بمقدار(0.537) وحدة وهذا ينسجم مع المنطق الاقتصادي.
2. أظهرت المعادلة الثانية بأنه عندما يزداد متوسط إنفاق الأسرة العراقية بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة معدل الإنفاق على السكائر والمشروبات الروحية بمقدار (0.005) وهذا منسجما مع المنطق الاقتصادي.
3. كما بينة المعادلة الثالثة انه بزيادة متوسط إنفاق الأسرة العراقية بوحدة واحدة سيزداد الإنفاق على الملابس والأحذية بمقدار (0.095) وحدة لينسجم مع المنطق الاقتصادي.
4. ويتبين من نتائج المعادلة الرابعة انه عندما يزداد متوسط إنفاق الأسرة العراقية بوحدة واحدة فان معدل الإنفاق على المساكن والماء سيزداد بمقدار(0.601) وحدة وهذا ينسجم مع المنطق الاقتصادي.
5. أما المعادلة الخامسة فقد بينت بزيادة متوسط إنفاق الأسرة العراقية بوحدة واحدة فان معدل الإنفاق على الأثاث والتجهيزات سيرتفع بمقدار(0.084) وحدة منسجما مع المنطق الاقتصادي.
6. يتضح من نتائج المعادلة السادسة انه عند بارتفاع متوسط إنفاق الأسرة العراقية بوحدة واحدة فان معدل الإنفاق على الصحة سيرتفع بمقدار (1.108) وحدة وهذا لينسجم مع المنطق الاقتصادي.
7. ان نتائج المعادلة السابعة بينت انه بزيادة متوسط إنفاق الأسرة العراقية بوحدة واحدة سيزداد معدل الإنفاق على النقل بمقدار (0.316) وحدة وهذا ينسجم مع المنطق الاقتصادي.
8. ظهر من نتائج المعادلة الثامنة انه بزيادة متوسط إنفاق الأسرة العراقية بوحدة واحدة فان معدل الإنفاق على الاتصالات سيزداد بمقدار(0.026) وحدة منسجما مع المنطق الاقتصادي.

9. وضحت المعادلة التاسعة انه عندما يرتفع متوسط إنفاق الأسرة العراقية بوحدة واحدة سيرتفع معدل الإنفاق على الترويج والثقافة والتسلية بمقدار (0.043) وحدة لينسجم مع المنطق الاقتصادي.

10. ويتبين من نتائج المعادلة العاشرة انه بزيادة متوسط إنفاق الأسرة العراقية بوحدة واحدة سيزداد معه معدل الإنفاق على التعليم بمقدار (0.008) وحدة وهذا ينسجم مع المنطق الاقتصادي.

11. أظهرت نتائج المعادلة الإحدى عشر انه بزيادة متوسط إنفاق الأسرة العراقية بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة معدل الإنفاق على المطاعم بمقدار (0.030) وحدة منسجما مع المنطق الاقتصادي.

12. ان المعادلة الثانية عشر بينت انه بزيادة متوسط إنفاق الأسرة العراقية بوحدة واحدة سيزداد مقابله معدل الإنفاق على الفنادق بمقدار (0.001) وحدة لينسجم مع المنطق الاقتصادي .

جدول (3) تقدير معادلات انحدار الإنفاق على السلع والخدمات في العراق لعام 2012

نوع المعادلة	المتغير التابع	المعادلة المقدرة	معنوية T		R^2	معنوية F	اختبار D.W	اختبار PARK
			A	B				
اللوغاريتم التام	المواد الغذائية	Y= 2.316 + 0.537 X	0.001	0.000	0.753	0.000	2.303	لا توجد مشكلة
الخطية	المشروبات الروحية	Y= 1. 308 + 0.005 X	0.701	0.016	0.313	0.016	1.623	لا توجد مشكلة
الخطية	ملابس وأحذية	Lny =-45.490+0.095 x	0.000	0.004	0.902	0.000	1.605	لا توجد مشكلة
اللوغاريتم التام	مسكن وماء	Lny = 1.439+0.601 lnx	0.191	0.001	0.526	0.001	1.647	لاتوجد مشكلة
الخطية	أثاث وتجهيزات	Y= -24. 945 + 0.084 X	0.056	0.000	0.902	0.000	1.641	لا توجد مشكلة
اللوغاريتم التام	الصحة	Y= -4.015 + 1.108 X	0.001	0.0S0 0	0.821	0.000	2.787	لا توجد مشكلة
الخطية	النقل	Y= -265.685 + 0.316 X	0.000	0.000	0.930	0.000	1.521	لا توجد مشكلة
الخطية	الاتصالات	y = -0.579+0.026 x	0.137	0.000	0.848	0.000	1.335	لا توجد مشكلة
الخطية	الترويج والثقافة والتسلية	Y= -38. 461 + 0.043 X	0.009	0.000	0.883	0.000	1.281	لا توجد مشكلة
الخطية	التعليم	Y= -0.568 + 0.008 X	0.876	0.002	0.381	0.002	2.036	لا توجد مشكلة
الخطية	المطاعم	y = -27.217+0.030 x	0.059	0.001	0.485	0.001	2.197	لا توجد مشكلة
اللوغاريتم الطرف الأيسر	الفنادق	Lny = 2.886+0.001 x	0.000	0.000	0.948	0.000	1.881	لا توجد مشكلة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)

الاستنتاجات والمقترحات

أولا : الاستنتاجات :

1. هناك تغير واضح في النمط الاستهلاكي للأسرة العراقية ، حيث تبين بأن السلوك الاستهلاكي لهذه الأسر يتجه نحو إشباع الحاجات والرغبات من السلع والخدمات التي لم تكن موجودة قبل عام(2003) نتيجة التغير في القدرة الشرائية للمواطنين والأسر كافة وحسب مستوياتهم الانفاقية والدخلية.
2. أن أكثر من نصف معاملات الارتباط المحتسبة للمتغيرات المبحوثة مع متوسط الأنفاق العام للسلع والخدمات كانت قوية جدا بدليل اقتراب مستويات المعنوية من الصفر إن لم تكن صفراً أصلا وان جميع معاملات الارتباط كانت طردية وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي.
3. انخفاض نسبة الأنفاق على بند المواد الغذائية عن ما كانت عليه في عامي 1993,2007 بشكل كبير وملحوظ نتيجة توجه الأسر والأفراد إلى إشباع حاجاتها من سلع وخدمات لم تكن متوفرة قبل عام 2003.
4. ارتفاع نسبة الأنفاق على بنود النقل والاتصالات والسكن والطاقة للأعوام 2007,2012 عكس ما كانت عليه في عام 1993 وبذلك تكون قد عوضت هذا الارتفاع من خفضها على الأنفاق على بند المواد الغذائية.
5. زيادة نسبة الأنفاق على بنود الصحة والتسلية والأثاث وسلع وخدمات متنوعة بشكل نسبي ومقبول للمنطق الاقتصادي.
6. أن زيادة متوسط إنفاق الأسرة العراقية بوحدة واحدة فان الإنفاق على المواد الغذائية سيزداد بمقدار(0.537)، والسكائر والمشروبات الروحية سيزداد(0.005)، والملابس والأحذية سيزداد بمقدار(0.095)، والمساكن والماء سيزداد بمقدار(0.601)، والأثاث والتجهيزات بمقدار(0.084)، والصحة سيزداد بمقدار(1.108)، والنقل سيزداد بمقدار(0.316)، والاتصالات سيزداد بمقدار(0.026)، والترويج والثقافة والتسلية سيزداد بمقدار(0.043)، والتعليم سيزداد بمقدار(0.008)، والإنفاق على المطاعم سيزداد بمقدار(0.030)، والفنادق سيزداد بمقدار(0.001)، مع ثبات العوامل الأخرى على حالها .

ثانيا : المقترحات :

1. للوقوف على جميع التغيرات الحاصلة في هيكل دخل وإنفاق الأسرة العراقية الناتج من التغيرات الحاصلة في اقتصاد البلد يلزم إجراء مسوحات اقتصادية واجتماعية للأسرة بمعدل كل ثلاث سنوات .
2. ضرورة تحسين وضع برنامج البطاقة التموينية وزيادة الدعم الحكومي لمفرداتها لما يشكله الغذاء من نسبة عالية في مستويات أنفاق الأسرة.
3. العمل على تحسين حالات توزيع الدخل بين فئات المجتمع لما له من تأثير مباشر في أنماط الاستهلاك وان صور التوزيع العادل بين أفراد المجتمع ومكوناته تعمل على خلق نوع من التكافؤ.
4. إعادة النظر من قبل الجهات المختصة في موارد الدولة الاقتصادية المتمثلة بالموازنة العامة من خلال توجيهها نحو خدمة التنمية وذلك بزيادة الأنفاق الاستثماري على حساب الأنفاق الاستهلاكي ، لأن تشغيل الموارد الاقتصادية لصالح المشاريع الاستثمارية يعمل على خلق فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
5. تفعيل دور السياسة المالية من خلال الضرائب المباشرة على الدخل بشكل أكثر مما هي عليه ، على ألا تقلل هذه الضرائب نسب الأنفاق أسوة بأنظمة البلدان المتقدمة ، كونها أداة تعمل على معالجة الاختلال في اقتصاد البلد وكذلك تقليل حدة التفاوت بين دخول الأفراد.
6. ضرورة تنشيط البرامج الإعلامية والإرشادية التي تهدف إلى ترشيد الاستهلاك من اجل تحسين النمط الاستهلاكي للمجتمع.

المصادر والمراجع :

1. الجريسي ، د.عبد الرحمن(1426)، كتاب سلوك المستهلك – دراسة تحليلية للقرارات الشرائية للأسرة السعودية ، الطبعة 2 ، الرياض .
2. البكري، ثامر ياسر(2009)، الاتصالات التسويقية والترويج ، الطبعة الثانية دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. علوش ، د. جعفر باقر محمود، وعباس، د. أيمان كاظم عباس،2013، "أنماط الاستهلاك في الاقتصاد العراقي وتحليل دوال الاستهلاك باستخدام منهجية التكامل المشترك ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط.
4. الإدريسي ، عبد السلام ياسين (1986) ، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار الكتب ، جامعة البصرة .
5. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، استيراتيجية التخفيف من الفقر ، دراسة في (اتجاهات التغير في نمط الاستهلاك العائلي في العراق) ، من أعداد د. مهدي محسن العلاق ، نجلاء علي مراد ، بغداد (2007) .
6. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية مسوحات الأسر ، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة لعام 1993 (تقرير الإنفاق).
7. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية مسوحات الأسر ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنة 2007 (تقرير الإنفاق).
8. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء،(2014) ،" المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق IHSES II 2012 ، (تقرير الجداول).
9. اللعيبي ، هيثم عبد الخالق (1988) ، واقع أنتاج واستهلاك بعض السلع المنزلية والصوتية في العراق ، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة .
10. صدام ، بن ناجي ، 2015 ، رسالة ماجستير "محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية تحليله (1980-2012) منشورة ،كلية علوم التيسير وعلوم التجارة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .
11. كريم، سلوى بايز، (2006)، اثر التغيرات الاقتصادية في أنماط الاستهلاك الأسري في مدينة أربيل ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة صلاح الدين .
12. الحسن ، قيدار أحمد ، (1977)، علاقة الاستهلاك بالتنمية الاقتصادية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.
13. حميد، عبد الغني عبدالله ، (1980) ، أنماط الاستهلاك في القطر العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
14. العزاوي، عثمان عبداللطيف ،2015، رسالة ماجستير" تطور الاستهلاك الغذائي والمظهري في العراق للأعوام (2012,2007,1993) (دراسة تحليلية مقارنة)" ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت .
15. John Lindauer (1971) , macroeconomics , 2nd.ed., willey International Edition , New York , U.S.A
16. كبار ، محمد بشار (2011) ، الاستهلاك ، الموسوعة العربية سحبت من الأنترنيت 1/ 2011/9